المؤتمر العلمي الدولي

الزكاة في ليبيا من منظور شرعي وقانوني

" نحو زكاة فاعلة تحقق مقاصدها "

بحث بعنوان :

أهمية حوكمة الزكاة ودورها في التنمية المستدامة

" دراســـة نظريـــة "

اسم الباحث : د. سامية محمد مختار

عضو هيئة تدريس بجامعة الزاويـة

s.alhammali@zu.edu.ly

المنعقد بتاريخ 18مايو2022م

أهمية حوكمة الزكاة ودورها في التنمية المستدامة

" دراســـة نظريـــة "

د. سامية محمد مختار

عضو هيئة تدريس بجامعة الزاويـة

s.alhammali@zu.edu.ly

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تقديم إطار نظري حول مفهوم الحوكمة ومكوناتها، ومعرفة النواحي الإيجابية لحوكمة الزكاة وكيفية الاستفادة منها، بالإضافة إلى توضيح أهمية الحوكمة ودورها في تحقيق التنمية بشكل مستدام يجمع بين الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي. إعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي باعتباره منهجية دقيقة وتساهم بشكل مباشر في الوقوف على مختلف الخلفيات النظرية التي تناولت موضوع الحوكمة ومدي امكانية تعميمها على الزكاة ومحاولة ربطها مع إشكالية التنمية المستدامة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج منها أن التنمية المستدامة مسؤولية وهدف للجميع، لذلك فإن نشر التوعية من متطلبات الإعداد لهذه العملية ويؤدي إلى وعي المساهمين والمؤسسات بمبادئ الحوكمة، وأوصت الدراسة إلى ضرورة تحديد متطلبات الحوكمة والسعي لتطبيقها والعمل بموجبها في مؤسسات الزكاة وبما يتلائم والبيئة المحيطة.

الكلمات المفتاحية : حوكمة الزكاة ، مؤسسات الزكاة ، التنمية المستدامة.

1 ــ المقدمـــة

تعد الزكاة أحد الأدوات الهامة في المنهج التنموي الاسلامي ودعامة من دعائم الدولة المساندة للتكافل الاقتصادي والاجتماعي، فالزكاة فريضة مالية تنموية متجددة لا تقتصر في مقاصدها على التحصيل والتوزيع فقط، بل تتعداه إلى نظام مالي واسع يساند بأبعاده التنموية عجلة الاقتصاد المحلي ويحقق مناحي التنمية واستدامتها في كل بلد يمكن أن تطبق فيه . حيث أثبتت عبر الزمن فعاليتها في علاج العديد من الأزمات ذات الطابع الاقتصادي ، فكانت بذلك إحدى الركائز المهمة في دعم التنمية المستدامة ضمن منظومة اقتصادية متكاملة. وتشرف الدولة على تحصيلها وتوزيعها على أصناف المستحقين لأنها من إيرادات الدولة مخصص المصارف يستهدف فئات معينة لغرض إدماجها اجتماعياً واقتصادياً في المجتمع . من هنا قامت العديد من الدول الإسلامية تفعيل وظيفة الزكاة باتباع تطبيقات معاصرة ومتنوعة ، بعض الدول أخذت بمبدأ إلزام الأفراد بدفعها ودول أخرى قامت بإنشاء مؤسسات وصناديق للزكاة ذات استقلال مالي وشخصية اعتبارية وتركت للأفراد حرية إيداع أموال الزكاة لدى مصالحها .

إلا أن نجاح هذه المؤسسات والصناديق مرتبط بتطبيق حوكمة هيكلية شرعية قادرة على تقديم قيمة أفضل لعمل المؤسسة ، وبناء قدرة تنافسية تسعى إلى تحقيق الفوائد المرجوة من إنشاء مؤسسات وصناديق الزكاة تقاس بشفافية ونزاهة عالية من خلال الاعتماد على تقنية متميزة للمعلومات في إطار الحوكمة ، ورغم أن الحوكمة المؤسسية لصناديق الزكاة في إطارها الهيكلي تتشابه مع الحوكمة التقليدية إلا أن الإطار الحاكم لجميع مراحلها ينبغي أن يتخذ جانب الممارسات الشرعية .

من جانب أخر تعد قضية استثمار أموال الزكاة من القضايا المستجدة في مجال الاقتصاد الإسلامي وفي الزكاة على وجه الخصوص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي . وعليه برزت أهمية البحث إلى بيان أهمية تطبيق حوكمة رشيدة قادرة على مواكبة ومنافسة المؤسسات المالية الأخرى وأن تسير جنباً إلى جنب مع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والتي تسعى جاهدة إبى الوصول لأهداف التنمية المنشودة من خلال النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يحمل في طياته مقومات من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2 ــ مشكلة الدراسة

إن الاختلاف بين الهياكل التنظيمية وطرق التحصيل والتوزيع وإلزامية الزكاة من عدمها أهم مايميز التطبيقات المعاصرة للزكاة بالرغم من أن أهدافها تبقى مشتركة وتتمحور حول تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للزكاة لأجل بلوغ التنمية المستدامة . لذلك وجب أن تتم جميع الأنشطة المالية لمؤسسات الزكاة ومايرتبط بها من تحصيل وتوزيع واستثمار بكل وضوح وشفافية وذلك كم خلال تبني نظام واضح ومعلن للحوكمة، ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في السؤال التالي :

ماهي الضوابط التي يمكن أن تعتمد عليها الحوكمة في إنشاء بيئة مؤسسية زكوية قائمة على استراتيجيات خاصة تنسجم مع المعايير الدولية ولا تتعارض مع أصول ومبادئ الشريعة الإسلامية ؟ إلى أي مدى يمكن لحوكمة الزكاة انطلاقاً من قواعدها وأسسها أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة؟

3 ـ أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى بلوغ الأهداف الأتية:

1ـ تكوين ثروة معرفية عن الزكاة وتوضيح أثارها الاقتصادية والمالية وبيان أهميتها وبالتالي تشجيع الدولة على الاهتمام بهذا المورد المالي.

2ـ بيان كيفية الاستفادة من تطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات الزكاة .

3ـ التعرف على أهم أساسيات التنمية المستدامة وأبعادها

4ـ رفع ثقافة الابتكار من خلال منهجية حوكمة الزكاة وأثرها على التنمية المستدامة عامة والاقتصادية خاصة.

4 ـ أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الزكاة كأحد الموارد المالية الهامة للدولة وباعتبار الزكاة مؤسسة مالية اجتماعية واقتصادية من مؤسسات الدولة في المالية الإسلامية من هنا جاءت أهمية الدراسة والتي تركز على أهمية تطبيق الحوكمة في رفع كفأة مؤسسات الزكاة وأثرها على التنمية المستدامة. وتبرز الأهمية النظرية في الإثراء الفكري الذي قد

تسهم به الدراسة من خلال تتبع الجوانب النظرية والدراسات السابقة الخاصة بها ، وكذلك البحث في المبادئ الرئيسية للحوكمة والتنمية بالشكل الذي يمكن أن يكون إطار منهجي ومفاهيمي شامل عن المفاهيم الخاصة بالدراسة والمنهجية التي تبنتها. وتساعد الدراسة العاملين والقائمين على مؤسسات وصناديق الزكاة على الإلمام بأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق مستويات متميزة من الأداء ، وكذلك لإدراك الأهمية البالغة لهذه المبادئ في الحد من تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي .

5 ـ منهجية الدراسة

لمعالجة إشكالية الدراسة فقد اعتمدت على المنهج الاستقرائي الاستنباطي باعتباره منهجية دقيقة وتساهم بشكل مباشر في الوصول لتحقيق أهداف الدراسة ، وذلك للوقوف على مختلف الخلفيات النظرية التي تناولت موضوع الحوكمة ومدي امكانية تعميمها على الزكاة ومحاولة ربطها مع إشكالية التنمية في إطار مبادئ وشروط الاستدامة، وذلك بالاعتماد علي كل ماورد في الكتب والدوريات ومواقع الانترنت، أملاً في التوصل إلى تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع والتعرف على العلاقة بين المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة والتنبؤ بقيامها.

أولاً الحوكمة المؤسسية: المفهوم، الخصائص والأبعاد

1ـ مفهـوم الحوكمـة

كان مصطلح الحوكمة في بدايته مرتبطاً بالشركات ثم بعد ذلك أصبح ملازماً لمختلف القطاعات ومنها قطاع المالية الإسلامية. ولقد تعددت المفاهيم المتعلقة بمصطلح الحوكمة بتعدد المهتمين بالمصطلح وانتمائتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فلهذا سنعرض مجموعة من التعاريف للحوكمة وهي:

وصفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** الحوكمة بأنها " مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على ادارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح"[(1)] .

عرف البنك الدولي **WB** الحوكمة بأنها " أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من أجل التنمية "، ووصف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **UNDP** الحوكمة بأنها " ممارسة سياسية واقتصادية وإدارية في إدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات"[2].

وعرفت الوكالة الكندية للتنمية الدولية **ACDI** الحوكمة بـ "الطريقة التي من خلالها تسيير الموارد الاجتماعية والاقتصادية للبلد أي استعمال وتطبيق السلطة من طرف مختلف الفاعلين في الحكومة بطريقة فعالة مستديمة عادلة وشفافة وروح المسؤولية"[3] .

وعرفها أخرون بانها " إستراتيجية تتبناها الشركة في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسة، وذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها باعتبارها شخصية معينة مستقيمة وقائمة بذاتها، ولها من الأنظمة واللوائح الداخلية والهيكل الإداري ما يكفل لها تحقيق تلك الأهداف بقدرتها الذاتية بعيداً عن تسلط أي فرد فيها، وذلك بالقدر الذي لايتضارب ومصالح الآخرين ذوي العلاقة"[4].

ويعرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية **IFSB** الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها "مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافاً شرعياً ومستقلاً " وهذا يتطلب :

- وجود مجموعة من التدابير المؤسسية والتنظيمية : مجلس إدارة ، وهيئة شرعية ، وقسم الشريعة ، وقسم التدقيق الداخلي .
- مراقبة فعالة ومستقلة فيما يتعلق بالإلتزام بالشريعة.
- الإعلانات الشرعية ونشر المعلومات والمراجعة الشرعية الداخلية.
- الجوانب المسبقة والجوانب اللاحقة لإطار الإلتزام والامتثال للشريعة[5] .

ومن خلال التعاريف يتضح أن الحوكمة هي الهيكل أو القواعد والقوانين التي تقوم وتلتزم بها المؤسسات لمراقبة أعمالها وتسيير أنشطتها والتي تحدد كيفية وضع الأهداف المؤسسية وكذلك العمل على حماية أصحاب المصالح ، حيث تسهل عملية الرقابة الفعالة بما يساعد على اتخاذ القرارات السليمة وتحفز على إرساء وتعزيز الشفافية والإفصاح والمصداقية، ويحدد هذا النظام كل المسؤوليات ويفصل السلطة بين الادارة التنفيذية ومجلسها، مما يحسن الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات.

2 ــ أهداف الحوكمة

تتمكن منظمات الأعمال من تفعيل أدائها عن طريق التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة وبالتالي يمكنها تحقيق الأهداف الأساسية الآتية[6]:

- تحقيق الشفافية المطلوبة لبقاء الشركات والمؤسسات وتمكينها من القيام بأنشطتها الاستثمارية في إطار من النزاهة والموضوعية والاحتراف.
- زيادة الثقة في المؤسسات التي تطبق معايير الحوكمة وتحتكم إلى قواعدها ومبادئها وألياتها لأن الاحتكام إلى تلك القواعد والمبادئ يشيع جواً من الثقة في الشركة ولوائحها وأنشطتها .
- ضبط العلاقات الإدارية بين الأطراف ذات العلاقة في المؤسسات من خلال إحداث التوازن بين المصالح بين أطراف العمليات الإنتاجية وحمايتها دون أن تتغلب بعض المصالح على بعض.
- مكافحة الفساد المالي والإداري من خلال تطبيق وتفعيل نظم الرقابة المالية والإدارية وبالتالي تقليل الأخطاء والانحرافات سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة .
- تبني المؤسسات لمبادئ الحوكمة يساعدها على تحسين ادارتها وتفادي التعرض للتعثر والافلاس ويزيد من قدرتها على اتخاذ قراراتها وفق قواعد وأسس سليمة[7] .
- كما تتضح أهداف الحوكمة في الارتقاء بمستوى الأداء للوصول إلى معايير الجودة الشاملة[8] .

تسعى كافة الشركات والمؤسسات المالية بما فيها المؤسسات المالية الإسلامية على تطبيق الحوكمة لتحقيق الأهداف السابقة. فالمؤسسات المالية الإسلامية رغم وجود الوازع الديني، إلا أنها كذلك بحاجة ماسة لتطبيق معايير الحوكمة لتحقيق مقاصد الشريعة، في ظل استقطاب هذه الصناعة لكفاءات من بيئات مختلفة، وكونها تحمل وصف إسلامية لا يمنحها الحصانة إزاء مبادئ الحومنة ومعاييرها ولا يعفيها من تطبيق مبادئها وقواعدها وأخلاقياتها[9].

3 ــ مبـادئ الحوكمـة

هناك مجموعـة من المبادئ الرئيسية التي يتطلب إتباعها لتحقيق الحوكمة في أي مؤسسة ، و هذه المبادئ وضحتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي **OCDE** في ما يلي[10]:

– وجـود أطر فعالـة لحوكمـة المؤسسات تضمن كفـاءات وشفافية و فعالية الأسـواق، و أن يحـدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف السلطات التنظيمية و التنفيذية.

– حفظ حقوق جميع المساهمين و المساواة بين جميع المساهمين تتمثل في: الحق في التصويت، الحق في اختيار مجلس الإدارة، حق المشاركة في اجتماعات مجلس الإدارة.

— السماح للمساهمين بالمشاركة في الرقابة الفعـالة على المؤسسة وحصولهم على المعلومات المطلوبة.

– الإفصاح والشفافية عن كـافة أعمال المؤسسة بما في ذلك الوضع المادي والأداء والملكية.

– تحديد مهام وواجبات مجلس الإدارة وأسلوب اختيارهم و دورهم في الإشراف على إدارة المؤسسة.

4 ــ أهميـة الحوكمـة

وعليه تكمن أهمية الحوكمة في تحقيق ما يلي[11] :

- الحد من هروب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد الذي يؤدي إلى اعاقة النمو الاقتصادي، وبتفعيل الحوكمة يتم ازدياد اتاحة التمويل وامكانية الحصول على مصادر ارخص للتمويل وهو ما يزيد من أهمية الحوكمة بشكل خاص بالنسبة للدول النامية.
- تسهم حوكمة المؤسسات في رفع مستوى الكفاءة في الاقتصاد لما لها من أهمية في المساعدة على الاستقرار في الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية بالإضافة الى تقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي.
- إن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يساعد المؤسسات على خلق بيئة عمل سليمة تعينها على تحقيق اداء أفضل مع توافر الادارة الجيدة لذا تكون القيمة الاقتصادية للمؤسسة أكبر.
- حماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين ، وتؤدي إلى تعظيم عوائد الاستثمار وحقوق المساهمين والقسمة الاستثمارية إذا إلتزمت المؤسسات تطبيق معايير الحوكمة.

أيضاً ونظراً لضعف النظام القانوني في بعض الدول الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة ، وهذا يؤدي الى منع الاشراف والرقابة وبالتالي انتشار الفساد وانعدام الثقة ، اكتسبت حوكمة المؤسسات أهمية كبيرة لأن اتباع المبادئ السليمة للحوكمة يؤدي إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الادارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح .

أدت الأزمات المالية الى اتخاذ نظرة عملية جديدة عن كيفية استخدام حوكمة الشركات الجيدة لمنع الازمات المالية القادمة ويرجع هذا أن حوكمة الشركات ليست مجرد شيء اخلاقي جيد تقوم بعمله فقط، بل هي مفيدة لمنشات الأعمال، فعلى سبيل المثال فإن حوكمة الشركات الجيدة في شكل الافصاح عن المعلومات المالية يمكن أن يعمل على تخفيض تكلفة رأس المال للمنشاة[12] .

5 ـ خصائص الحوكمة

من خلال مفاهيم الحوكمة في المؤسسات، يتضح أن هذا المصطلح يرتبط بشكل أساسي بسلوكيات الأطراف ذات العلاقة، وبالتالي فهو يشير إلى مجموعة من الخصائص والسمات التي يجب أن تتوفر في هذه السلوكيات حتى تساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من تطبيق الحوكمة ، وتختلف خصائص الحوكمة باختلاف الدارسين لها، ومن أهم الدراسات التي أهتمت بالموضوع دراسات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة التي قام بها الخبراء وقد حددوا مجموعة من الخصائص التي تتميز بها الحوكمة ، ومن هذا المنطلق يمكن الحديث عن أهم الخصائص التي تشكل هيكل نظام الحوكمة في المؤسسات ومنها[13] :

1- المشاركة (Participation):

وهي حق الجميع بالمشاركة في اتخاذ القرار، ومنح كافة أصحاب العلاقة داخلياً وخارجياً حق القيام بدور فاعل في المشاركة بعمليات تشاورية منظمة، تضمن حوار حقيقي وفعال ومنظم، يتم من خلاله تسهيل النشر وتزويد المعلومات الكاملة بالوقت المناسب.

2- الشرعية ((Legitimaecy

حيث تكون السلطة من حيث الإطار التشريعي والمؤسسي ، والقرارات المحددة في المؤسسة والعمليات والاجراءات مقبولة لدى العامة.

3- الشفافية (Transparency)

يقصد بها الإفصاح عن المعلومات الهامة بدقة وفي الوقت المناسب وبدون تأخير وتضم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها: معلومات عن القوانين والبرامج والسياسات العامة ، معلومات حول الاداء ، معلومات حول الأهداف والمخاطر المحتملة . وتحتاج الشفافية إلى تشريعات تيسر حرية تداول المعلومات وتمثل حرية الوصول وتداول المعلومات ركناً أساسياً من أركان الحوكمة.

4- العدالــة والمســاواة (Equity et Equatity):

يجب أن يضمن إطار حوكمة المؤسسات المعاملة المتساوية العادلة للجميع، وهي تتعلق بتوفر الإنصاف والمساواة في ممارسة السلطة وإدارة المال العام، وذلك من خلال تعامل المؤسسة بعدالة وتجنب أي شكل من أشكال التمييز أو التحييز أو المفاضلة مع الاعتراف واحترام حقوق الأخرين، وهو ما يعبر عن المساواة أمام القانون، فوجود بنية قانونية مستقرة مع وجود هيئة قضائية مستقلة يمكنه أن يساعد على تطبيق مبادئ الحوكمة واحترام المؤسسة حقوق أصحاب المصالح وحمايتها .

5- المساءلة (Accountability) :

يقصد بالمساءلة خضوع المؤسسات وقادتها وموظفيها العاملين فيها للمحاسبة على أفعالهم وقرارتهم، ووضع الإجراءات التي تكفل القيام بعمليات المساءلة والمحاسبة واتخاذ الإجراءات اللازمة عن الأفعال المخالفة للتشريعات. يكون متخذي القرارات مسؤولين أمام الجمهور والدوائر المحددة ذات العلاقة، ومن يهمهم الأمر ولهم مصلحة في تلك المؤسسات. وللمساءلة عدة أشكال أهمها[14]:

- المساءلة المهنية: تكوف من خلال التعهد بتطبيق قواعد السلوك المهنية على الموظفين، على أسس العدالة وتكافؤ الفرص، والشفافية، والنزاهة، والحيادية.
- المساءلة القانونية: تكون من خلال تطبيق التشريعات القانونية والقضائية على المسؤولين.
- المساءلة الأخلاقية: وتتمثل بالقيم الأخلاقية وفقاً للأعراف والسلوكيات السائدة في المجتمع.

إن تطبيق هذه الخصائص يختلف من مؤسسة إلى أخرى وذلك وفق طبيعة نشاطها وأهدافها ومكونات نظامها، وما يمكن أن يميز مؤسسات الزكاة عن غيرها من نظم الحوكمة في المؤسسات العامة أو الخاصة، ما يلي[15]:

- طابعها المرتبط بالبعد الديني، المالي والتكتافلي.

- مؤسسة الزكاة تابعة في معظم الدول لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف و ليست ملك للقطاع الخاص.
- هيكل أصحاب المصالح يتكون من: الحكومة، العاملين عليها، المزكين، الفقراء و المحتاجين، أفراد المجتمع ككل.
- الغاية الرئيسية من تطبيق نظام الحوكمة بمؤسسة الزكاة هي ضمان حقوق المجتمع بصفة عامة وحقوق الفقراء والمحتاجين بصفة خاصة (أصحاب المصالح).
- التخلص من كل أشكال الفساد الإداري و المالي ومعالجة الاختلالات و الانحرافات على كل مستوياتها التنظيمية وهذا ما يؤدي إلى تفعيل دورها التنموي الإجتماعي والاقتصادي، والمساهمة الفعالة في معالجة ظاهرتي الفقر والبطالة.

6 ــ متطلبات نظام الحوكمة بمؤسسات الزكاة

من أجل بلوغ الأهداف التنموية لمؤسسات الزكاة المعاصرة ينبغي عليها إيجاد الآليات والمحفزات التي تمنح لجمهور المزكين الثقة الكاملة وتجعلهم يتفاعلون معها بشكل انسيابي وتلقائي من جهة، وتسمح بتوظيف إراداتها بطريقة فعالة ومثلى من جهة أخرى، ولعل توظيف آليات الحوكمة من شأنه تحقيق ذلك كما يلي[16]:

أ ـ انضباط أعضاء الجهاز الإداري القائم على تحصيل و توزيع الزكاة:

حيث يجب على كل القائمين على إدارة مؤسسات الزكاة بإتباع السلوك الأخلاقي المناسب في كافة أعمالهم، وذلك بمعرفة المستحقين للزكاة والتأكد من استحقاقهم لها ومقدار حاجاتهم، وترتيبهم حسب درجة الحاجة ووضع القواعد السليمة لذلك، ثم القيام بتوزيع حصيلة الزكاة بطرق تحفظ كرامة المستحقين.

لقد اشترط الإسلام في العاملين عليها الإسلام، التكليف، الأمانة، الكفاية للعمل. كما يجب اختيار العاملين عليها من ذوي التخصص الاقتصادي والشرعي. كما ينبغي على أعضاء الجهاز الإداري القيام بحملات إعلامية وتوعوية تخص مؤسسات الزكاة وأن لا تكون خلال مواسم الطاعات فقط.

ب ـ تقديم المعلومات الخاصة بعملية الجمع و التوزيع بكل شفافية:

ينبغي أن يتم الإعلان والإفصاح بكل شفافية عن المعلومات المتعلقة بأنشطة مؤسسات الزكاة سواء فيما يخص المبالغ المحصلة من زكاة المال، زكاة الزروع و الثمار،...، زكاة الفطر، وكذلك عدد المستفيدين من المساعدات المالية والقروض الحسنة، حتى يتسنى للمزكين التعرف على مدى أمانة و كفاءة إدارة الأموال المزكاة من طرفهم.

ج ـ مساءلة أعضاء الجهاز الإداري القائم بتحصيل وتوزيع الزكاة:

كما يجب خضوع جميع المستويات التنظيمية المكونة لمؤسسة الزكاة لقبول الفحص والتفتيش والمراقبة المستمرة دون الإحساس بالإهانة أو عدم الثقة في هيئته، ويتوقف نجاح هذه المهمة على مدى آداء و تميز أعضاء الجهاز الإداري للمؤسسة بتلقي جميع الاستفسارات والأسئلة بصدر رحب وراعين في ذلك ضميرهم المهني والأخلاقي.

د ـ استقلالية أداء أنشطة مؤسسة الزكاة:

ينبغي ألا تتعرض مؤسسة الزكاة إلى أي ضغوطات داخلية أوخارجية تجعلها تنحرف عن أداء وظائفها، وأن تعمل بشيء من الاستقلالية تسمح لها بلوغ الأهداف المرسومة ضمن إستراتيجياتها، بحيث لا تخشى أي دوائر مهما كانت درجة سلطتها أو نفادها في الحكم والمجتمع.

هـ ـ العدالة في توزيع أموال الزكاة على الفقراء و المحتاجين:

تتطلب العدالة بمفهومها العميق الحفاظ على المصالح المكتسبة و إرجاع الحقوق الضائعة لمستحقيها، ومن هذا المنطلق يستدعي أن تقوم مؤسسات الزكاة بتوزيع حصيلة الزكاة على مستحقيها حسب درجة الحاجة، وعليه لا تفهم

العدالة لإزالة ومحو الفوارق الاجتماعية لطبقة على حساب طبقة أخرى و إنما العدالة المنشودة في الإسلام بصفة عامة هي إحقاق الحق على جميع الأصعدة: مالية، اقتصادية، اجتماعية.

و ـ المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة الزكاة:

إن تماسك المجتمعات يتوقف على سيادة (المسؤولية الاجتماعية) التي تحقق التضامن و التأزر و التكافل بين جميع أطياف المجتمع، فالإحساس بهذا السلوك الحضاري تكرسه فريضة الزكاة خاصة إذا كانت مؤسساتها متجدرة في المجتمع وتستمد قوتها وثقتها من محيطها المجتمعي الذي توجد فيه، فيتم اعتبار مؤسسة الزكاة على أنها شخصية اعتبارية لها قوتها التأثيرية في صناعة و بناء التماسك الاجتماعي.

7 ـ تحديات ومعوقات مؤسسات الزكاة

تواجه مؤسسات الزكاة العديد من التحديات والتي يجب عليها أن تتجاوزها وتتخلص منها، نذكر منها مايلي[17]:

- مخاطر المشاريع الاستثمارية الممولة من مؤسسات الزكاة والتي تحتاج للمزيد من المتابعة والمراقبة المستمرة، و إلا سيكون مصيرها الضياع.
- غياب التغطية القانونية لمؤسسات الزكاة وطغيان النشاط الموسمي وغياب الكادر الإداري المتخصص والمتفرغ، والاعتماد على العمل التطوعي في الكثير منها.
- غياب ثقافة الزكاة عند بعض الأفراد و المؤسسات الخاصة في بعض الدول.
- تهرب وتحايل شريحة كبيرة من كبار المزكين عند أداء الزكاة، وإحجامهم عن تأديتها في بعض الأحيان.

- افتقاد الإطارات التي تجمع بين التحكم في مجريات الاقتصاد الإسلامي فكراً وتطبيقاً من جهة، والاقتصاد الوضعي من جهة أخرى.
- مشكلة الثقة التي فقدت بعض هذه المؤسسات المصداقية وجعلت أغلبية المواطنين يفضلون تأدية الزكاة بصفة فردية خصوصاً في المؤسسات التطوعية.

ثانياً مدخل إلى التنمية المستدامة

مرت التنمية المستدامة بالعديد من المحطات والمراحل التاريخية، والتي ساهمت في بلورتها والتعريف بها، ويمكن تمييز أربعة مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم، وهذه المراحل هي[18] :

1/ التنمية رديف للنمو الإقتصادي: اتسمت هذه المرحلة بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة.

2/ التنمية وفكرة النمو والتوزيع: مفهوم التنمية في هذه المرحلة يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر على الجوانب الإقتصادية فقط.

3/ التنمية الإقتصادية والاجتماعية الشاملة: ظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها ليس من أجل زيادة معدلات النمو الإقتصادي فقط بل تهتم بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان.

4/ التنمية المستدامة: يقصد بها تلك التنمية التي تأخذ في الاعتبار حاجات الأجيال القادمة عند تلبية حاجات الجيل الحاضر، ويتطلب ذلك الحفاظ على البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

1 ـ تعريف التنمية المستدامة

تعددت التعريفات والمعاني للتنمية المستدامة فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف وإنما تعدد وتنوع التعريفات، حيث ظهر العديد من التعاريف التي ضمنت عناصر وشروط هذه التنمية منها مايلي:

يقصد بالتنمية المستدامة أنها " مجموعة من الوسائل والطرق لخلق نمو اقتصادي يحافظ على البيئة ويقلل من مستويات الفقر دون أن يدمر المصادر الطبيعية وقدرتها في المدى القصير على حساب التنمية طويلة المدى"[(19)].

ويعرف البنك الدولي **WB** التنمية المستدامة مركزاً على البعد الاقتصادي بأنها " التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن"[(20)].

وعرفت المنظمة العربية في تونس التنمية المستدامة على أنها "عملية اعداد خطط للتنمية تستهدف استثمار الموارد الطبيعية في تدهور نوعيتها، أو قلتها وتحسين مستوى معيشة الناس ورفاهيتهم، بل تنمية الموارد للأجيال الحالية والأجيال القادمة ويقع العبء الأكبر على الدولة ومؤسسات المجتمع والفرد في التنمية"[(21)].

ومن بين التعاريف الواردة في التنمية المستدامة من منظور إسلامي" التنمية المستدامة هي عملية متعددة الأبعاد تقوم على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والبعد البيئي من جهة أخرى، وتهدف للاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي، يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض له حق الانتفاع بمواردها دون ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بإحكام القرآن والسنة النبوية على أن يراعى في عملية التنمية

الاستجابة لحاجات الحاضر دون إهدار حق الأجيال القادمة، وصولاً إلى الإرتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للبشر"[22].

2 ـ أهـداف التنمية المستدامة

من بين أهـم الأهـداف للتنمية المستدامة مايلي[23] :

- القضاء على الفقر بجميع أنواعه وأشكاله في كل مكان حيث تحاول التنمية المستدامة من خلال العمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية وبشكل عـادل.
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة، ورفع مستوى المرافق التعليمية وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع.
- تعزيز النمو الاقتصادي والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع وضمان ضمان وجود أنماط استهلاك وانتاج مستدامة.
- ابرا ز أهمية الموارد البشرية، والبحث في القضايا الهامة المرتبطة أساسا بردم الهوة التكنولوجيا بين الدول المتقدمة والمتخلفة وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات البحث في مستجدات البيئة بشكل خاص في انعكاساتها على الدول، مع تبادل الأراء في شأن الإستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والبحث في أفاق جديدة للتعاون.
- النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تاثيرات العولمة وطرق الاستفادة من إيجابياتها، وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية[24].
- التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات، والاختيارات التكنولوجية، والشكل المؤسسي، بما يجعلها جميعاً تعمل بتناغم وانسجام بيئياً ويحقق التنمية المستدامة[25] .

3 ـ الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة:

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس والضمانات الرامية إلى تحقيق أهدافها، أهمها[26]:

- أن تأخذ التنمية في الإعتبار الحفاظ على خصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد.
- لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم على قمة عائدات النمو الإقتصادي بقدر ارتكازها على نوعية وكيفية توزيعها.
- يتعين إعادة النظر في أنماط الإستثمار والإستهلاك الحالية مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة.
- استدامة واستمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية التي تعتمد على نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية.

4 ـ أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة أربعة أبعاد أساسية مترابطة ومتكاملة، ولا يمكن التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض لأنها جميعها تكرس مبادئ وأساليب التنمية المستدامة. فهي تقوم على مجموعة من أنظمة مجتمعية كوحدة عضوية مترابطة ومؤثرة فيما بينها:

1/ البعد الاقتصادي

ليس الهدف من التنمية المستدامة هو استخدام الموارد الطبيعية فقط بل استخدامها بأفضل طريقة ممكنة خلال الرفع من كفاءة رأس المال وكفاءة مختلف عناصر الإنتاج، والعمل على تخفيض التكاليف والاستخدام الأمثل بحيث يتم تحقيق أفضل عائد بأقل تكاليف ممكنة[27] . ويندرج تحت هذا البعد:

- إيقاف تبديد الموارد والمساواة في توزيعها،
- الحد من التفاوت في مستوى الدخل ومراعاة العدالة الاقتصادية،
- المحافظة على رصيد من الأصول الاقتصادية للأجيال المستقبلية لضمان استدامة التنمية.

2/ البعد الاجتماعي

حيث يهدف هذا البعد إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع، الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، بالأضافة إلى ذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات، وتمتد إلى أبعد من ذلك من خلال توفر فرص الإبداع أوالتمتع بوقت الفراغ، أو باحترام الذات الإنسانية، أوالمساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية[28]. ويمكن ذكر أهم عناصره كالأتي:

- الصحة والتعليم والعمل اللائق من أجل تكوين منظومة متكاملة للتنمية المستدامة.
- تثبيت النمو السكاني وأهمية توزيعه وتأثيره على التنمية الريفية، والتقليل من توسيع المناطق الحضرية، لما ينتج عنها من نفايات ومواد ملوثة، والتي تمثل خطورة على الصحة والنظم البيئية.
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، وتعزيز دور المرأة باعتبارها المدبر الأول للموارد البيئية في المنزل، وتربية النشء على المواطنة البيئية[29].

3/ البعد البيئي

البعد البيئي للتنمية يعني مدى قدرة الموارد الطبيعية والبيئية على مقابلة الاحتياجات الحالية بدون نضوب أو تلوث، واستخدام الموارد الطبيعية النادرة بطريقة حكيمة لتحقيق رفاهية الإنسان التي تعتمد على الخدمات البيئية بالقدر الذي لايهدد الأجيال القادمة، وتعني أيضاً مدى قدرة النظم البيئية على أن تستمر على الرغم من الصدمات الخارجية،

والتي من شأنها أن تتسبب في تبديل النظم الإيكولوجية من حالة إلى أخرى. ليست بالضرورة للتنمية المستدامة الحفاظ على الوضع الراهن للبعد البيئي، بل يمكن تطور هذا النظام بالتكامل والتنسيق مع الأبعاد الاجتماعية والإقتصادية مع الحفاظ على مستويات التنوع البيولوجي التي تضمن مرونة النظم البيئية[30].

4/ البعد السياسي

يتعهد النظام السياسي بتبني السياسات ووضع الاستراتيجيات لتحقيقها والالتزام بتنفيذ برامجها من خلال إجراءات وتشريعات يتم الإلتزام بها لتحقيق البعد السياسي للتنمية المستدامة. كما يتضمن هذا البعد ضمان المشاركة الحقيقية للأفراد والمؤسسات المجتمعية في إتخاذ القرار المجتمعي، وتمتعهم بالحرية الإنسانية والسياسية، وهذا يعني أن البعد السياسي يحتاج إلى مشاركة الجماعات المحلية في التخطيط له، وضرورة تعبئة سكان المجتمع في عملية التنمية المستدامة[31].

ثالثاً حوكمة أموال الزكاة والتنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة أهم التحديات التي تواجه المجتمعات النامية في الوقت الحاضر والمستقبل لأنها عملية شاملة تبحث عن حلول للمشاكل التي تواجه المجتمعات انطلاقاً من إمكانياتها ومواردها الاقتصادية والمالية والبشرية والتكنولوجية خصوصاً مع تنامي واتساع الفجوة بين هذه الاقتصاديات واقتصاديات الدول المتقدمة.

أما بخصوص مايتعلق بتمويل عملية التنمية المستدامة نجد أن أموال الزكاة تؤثر في تحقيق الأبعاد المتنوعة للتنمية المستدامة، ومن بين هذه التأثيرات إعادة توزيع الدخل وتحفيز الاستثمار وزيادة الاستهلاك والتحكم في الإستقرار الاقتصادي كما تبين الأثر الإجتماعي من خلال تقليل البطالة والخروج من الفقر وزيادة التعليم والتطور التكنولوجي، كما ظهر التأثير البيئي من خلال المحافظة على البيئة من التلوث وكذلك زيادة المساحات الخضراء والتشجير، كل ذلك من خلال توزيع أموال الزكاة على مستحقيها أو مصارفها المعينة.

ومن جانب أخر فإن إخراج الزكاة بشكل فردي (غير مؤسسي) يحول دون مشاركة الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة المطلوبة، بينما تتمكن المؤسسات الزكوية التي تخضع للحوكمة "أي النظام الذي يدار من المؤسسات من خلال مجموعة من القواعد والقوانين والنظم لضبط العمل وتحقيق الرقابة الفعالة على مجلس إدارتها بشكل يضمن الشفافية والعدالة"، من استخدام الزكاة والصدقات في الغرض المخصص لها، ومنع تسربها إلى جهات غير مرغوب فيها قد تضر بالدولة[32].

وقد سعت العديد من الدول الإسلامية إلى تنظيم شؤون الزكاة، وإعادة إحياء دورها في المجتمع، بنقلها من مجرد إلتزام فردي إلى إلتزام جماعي تشرف عليه الدولة. حيث قامت عدة بلدان إسلامية بإنشاء هيئات ومؤسسات للزكاة ذات استقلال مالي وشخصية اعتبارية.

1 ـ علاقة الحوكمة بالتنمية المستدامة

لا شك أن التنمية المستدامة تعتبر من أهم القضايا التي تضمن الرقي لمستقبل الدول والنهوض بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فمن خلالها يتم وضع البرامج التي تسهم في تلبية حاجات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة وتوفر فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات لتفعيل التعليم والتدريب والتوعية للتحضير والابداع . إلا أن ما سبق لا يمكن بلوغه إلا بالإعتماد على معايير الحوكمة وإسقاطها على آليات وسبل تحقيق التنمية المستدامة لبناء مجتمع قادر على تحمل المسؤولية بإرساء مبدأ الشفافية والعدالة للنهوض بالإنسان وبيئته .وفي ما يلي توضيح لأهمية ودور الحوكمة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة المختلفة[33]:

أ / دور الحوكمة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

- التخفيض من تكلفة الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم والسكن...إلخ، والرفع من جودتها

لتخفيض معاناة الفئات الفقيرة وتحسين ظروفها المعيشية.

- العدالة والمساواة في دفع الضريبة مما يقلص الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
- الحوكمة الجيدة لقطاع التعليم لضمان العدالة والمساواة في التعليم خاصة للفقراء وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة قوامها رأس المال الفكري.
- تطوير قطاع الصحة وتوفير الرعاية الصحية الجيدة لكل فئات المجتمع خاصة منخفضة الدخل.
- الحوكمة الجيدة لقطاع السكن تسمح بالقضاء على سوء إدراته وتسييره، وتمنع مختلف الاختلالات التي يعرفها، كما تضمن نمط منسجم ومتناسق للمدن كمراكز أساسية لإنتاج الثورة وتحقيق النمو.

ب / دور الحوكمة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

- حوكمة القطاع الضريبي سيسمح بتبسيط إجراءات التحصيل وضمان أكبر قدر ممكن من الشفافية في فرض الضريبة، ما يمكن من تنشيط الاقتصاد وتفعيل مشاريع التنمية.
- يسمح اعتماد أليات الحوكمة من شفافية في توفير المعلومات وتعزيز نظام المساءلة والرقابة المحلية، بتعزيز وتفعيل الاستثمارات المحلية والأجنبية والرفع من معدل النمو الاقتصادي .
- خلق بيئة استثمارية مستقرة، مما ينعكس إيجاباً على حجم الموارد المتاحة للاقتصاد وحسن تخصيصها واستثمارها في المشاريع التي تخدم مختلف جوانب التنمية المستدامة.
- الحوكمة لها دور كبير في دعم وزيادة حجم الإيرادات الحكومية وترشيد النفقات العامة، ورفع كفاءتها الإستخدامية من خلال تعزيز المساءلة والشفافية في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومختلف قطاعات الاقتصادية والتي يعتبر الفساد أهم عائق أمام استدامتها.

ج / دور الحوكمة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

- إتباع إستراتيجية محكمة لحوكمة قطاع الموارد المائية سوف تمكن من التصدي بفاعلية لمختلف ممارسات الفساد، ومواجهة تحديات تغير المناخ وازدياد الطلب والصراع على هذا المورد الاستراتيجي.
- تبني إستراتيجية لحوكمة قطاع الصناعات الإستخراجية، تنتهج الشفافية وتوفير المعلومات الضرورية الخاصة بالعقود والصفقات المبرمة، وتسمح بمحاربة الفساد والرشوة والاستغلال الكفء له.

د / دور الحوكمة في تحقيق البعد السياسي للتنمية المستدامة

- تعزيز أليات النزاهة والشفافية والمساءلة للمؤسسات والمسؤولين في الحكومة، وضمان التمثيل المناسب في عملية صنع القرار السياسي.
- ترسيخ مبادئ الديمقراطية الجيدة وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كحرية الرأي والاختيار والتعبير.
- فض النزاعات والصراعات الداخلية وتحقيق الاستقرار السياسي.

وعليه فإن تطبيق مرتكزات الحوكمة ومبادئها سينعكس على أبعاد التنمية المستدامة وصولاً إلى التنمية الإنسانية لبعدها الشامل، لأن ذلك سيؤدي حتماً إلى الترابط بين مستويات النشاط الإجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي بالإستناد على الحوكمة الذي يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الأمد في حقول التعليم والثقافة والصحة والاقتصاد والبيئة وغيرها، ويضمن قدراً من العدالة والمسائلة الشرعية، فمن خلال كل ما سبق تبرز العلاقة الوطيدة بين التنمية ومكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي وغيرها من الأمور المتصلة بالتنمية المستدامة وصلاح الحوكمة، أو ما يسمى بمبادئ وأبعاد الحكم الراشد لأن هذا الأخير هو الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية حقيقية ومستدامة .

2 ـ دور الزكاة في تمويل التنمية المستدامة

فضلاً عن كون الزكاة عبادة مالية، أيضاً ينتج عن تطبيقها العديد من الأثار الإيجابية في كل المجالات، وخاصة عندما يتم تنظيم طرق تحصيلها وتوزيعها من طرف مؤسسات تعنى بذلك، وسنعرض في هذا الجانب لمدى مساهمة الزكاة في تمويل التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كما يلي:

أ ـ دور الزكـاة في تمويـل التنمية الاقتصادية

تعد الزكاة من أهم الأدوات التي تؤثر على مستوي النشاط الاقتصادي، وهي تعتبر مورداً تمويلياً هاماً في تمويل المشاريع الاقتصادية سواء من الناحية الاستثمارية أو الاستهلاكية والتي سنعرضها في النقاط التالية:

- **مساهمة الزكاة في الإنتاج والاستثمار**

تساهم الزكاة في انتشار الثروة وتوسع دائرتها إلى جميع أفراد المجتمع حتى يتمتع كل فرد منهم بقوة كافية للشراء، حيث يتم تحويل هذه الأموال من يد تصل فيها المنفعة الحدية للمال إلى حدها الأدنى إلى يد يصل فيها المنفعة الحدية إلى حدها الأقصى، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد بما يساعد على زيادة الطلب الاستهلاكي الكلي والذي بدوره يزيد من المقدرة الانتاجية والتي تؤدي الى التأثير على الدخل القومي. كما تشجع الزكاة أيضاً على الاستثمار، لأنها تجبر صاحب المال على ألا يتركه مخزناً معطلاً عن الاستثمار وإلا صار في تناقص مستمر، كما يمكن استثمار أموال الزكاة في مشاريع اقتصادية وتنموية لحل مشكلة البطالة، وللتوسع في أموال الزكاة، وذلك شريطة القيام بإجراء دراسة جدوى شاملة لأي مشروع قبل اعتماده والبدء فيه من قِبل إدارة المشاريع والاستثمار، لمنع إهدار أموال الزكاة وأن تكون المشاريع الناجحة قصيرة الأجل، ويعود ريعها لخزينة الزكـاة[34].

- **مساهمة الزكاة في رفع الإنتاجية**

يسهم توفير حد الكفاية الذي يسمح بتلبية الحاجات الأساسية للأفراد في تحسين حالات الفئات الأقل حظاً والأضعف قدراً في المجتمع، وتحويلها إلى وحدات منتجة ويتيح ذلك لرأس المال البشري أداء دوره في العملية الإنتاجية بعد تصحيح ما يعترضه من ظروف تعوق قدراته، وتحد من أدائه لدوره الإنتاجي.

ولا شك أن الزكاة تؤدي دوراً بارزاً في توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد من تعليم وصحة وغذاء، وهذا يعتبر استثماراً بشرياً يوفر القدرات والمهارات التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الفئات الفقيرة. إن تحسن إنتاجية هذه الفئات تأخذ أحد المظهرين التاليين[35]:

- الزيادة في مساهمة القوة العاملة كنتيجة لتحسن الصحة والتغذية، وهذه الزيادة تحتوي زيادة ساعات وأيام العمل من خلال نقص الغياب الكلي أو الجزئي عن العمل.
- تحسين الإنتاجية في اليد العاملة من خلال تحويل القدرات الروحية والنفسية بالنسبة للعامل للفقير، إلى ميدان العمل والإنتاج والتي كانت مبددة في بحثه عن سبل كفاية حاجاته الأساسية.

- **مساهمة الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**

تساهم الزكاة في ضمان دخول الأموال عجلة الدورة الاقتصادية في المجتمع، والإنفاق باعتدال دون إسراف وتبذير لسد حاجة الأفراد، وإمكانية الاستفادة من الأدوات النقدية والمالية الزكوية في تحقيق نوعية الاستقرار الاقتصادي المطلوب في حالتي التضخم والركود[36] :

- **حالة التضخم:**

تلقي الاقتصاديات الحديثة باللوم على ارتفاع معدلات الضرائب بسبب كونها عوامل تضخم حيث يميل التجار إلى تحويل أي زيادة في الضرائب إلى زيادة الأسعار، لذلك من المحتمل أن تؤدي المعدلات المنخفضة للزكاة إلى تخفيف

الاتجاهات التضخمية ويمكننا تقدير البعد غير التضخمي للزكاة من خلال قياس الفوائد المتوقعة من المناخ الاجتماعي الصحي الذي تساعد الزكاة على تعزيزه.

➢ حالة الركود:

بعض أحكام الزكاة لها تأثير في الركود الاقتصادي مثال ذلك نجد من ضمن مصارف الزكاة مصرف الغارمين، وهو الذي عليه دين فالزكاة تعمل على قضائه، والذي يجعل هؤلاء الغارمين مواصلة أنشطتهم أو حرفهم مما تؤدي إلى زيادة الإنفاق وبالتالي زيادة الإنتاج إلى إنعاش الاقتصاد والحد من الركود الاقتصادي. أيضاً دوام دفع الزكاة طوال العام حيث أوجبت كل عام مرة وذلك أن الناس تختلف عليهم استفادة المال فيفيد الرجل نصاب المال في الشهر، ويملكه الأخر في الشهر الثاني ... ومعنى ذلك أن تأثير الزكاة في الحد من الركود الاقتصادي يستمر على مدار العام بالكامل ويلاحقه إلى أن تختفي مشكلة الركود الاقتصادي.

ب ـ دور الزكـاة في تمويـل التنمية الاجتماعية

تعد الزكـاة في الإسلام مؤسسة الضـمـان الاجتماعي منذ أربعة عشر قرنـاً. فهي مؤسسة مستقلة قائمة بذاتها، تهدف إلى تحرير الإنسان من عبودية الحاجة، فقد جعل الإسلام أداء حق الزكـاة فريضةً وركناً من أركان العقيدة والعبادة، والزكاة كما شرعها الإسلام حق معلوم لا منَّ فيه ولا أذى، وهي ليست مجرد إسعاف مؤقت للفقير والمسكين بل هي معونة دورية منتظمة تؤخذ من حصيلة الزكـاة. وللزكاة دوراً كبيراً في تهذيب نفوس أفراد المجتمع المسلم حيث تزرع المحبة والتعاون بين الأغنياء والفقراء وتظهر هذه المساهمة في النقاط التالية[37]:

- تساهم الزكاة في العلاج والرعاية الصحية كإقامة المستوصفات العلاجية في مواقع مختلفة من أجل توفير العلاج الطبي للفقراء في مختلف مجالات التخصص وذلك بصورة مجانية أو تعيين الأطباء المتطوعين.
- تساهم الزكاة في التكافل الاجتماعي فهي كفيل لكل من تعرض لأزمة خاصة أو عامة، اقتصادية أو غير اقتصادية ومنهم صنفان لم يشملهما نظام التأمينات هما الغارم بدين والمنكوب بكارثة خاصة، كما أنها تعمل على تحقيق التكافل بين المناطق الإسلامية، طالما في أموالها التكافلية سعة.
- تساهم الزكاة في الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وذلك بفتح معاهد ومدارس في التعليم والبحث العلمي للقضاء على الجهل والأمية في المجتمع المسلم، وتعمل على تدريب الحرفيين من أجل تعزيز مهاراتهم وتوفير المعدات الضرورية لهم وتوفير التدريب المهني لبعض المعوقين.
- تساهم الزكاة في علاج البطالة الإجبارية، وكذلك للزكاة أثر مباشر في تقليص معدل البطالة عن طريق تعيين العاملين عليها حيث يشكلون جهازاً متكاملاً ، فحتى يقوم هذا الجهاز بمهمته على أحسن ما يرام لابد أن يكون له فروع في مختلف المناطق بالإضافة إلى تنظيمه الإداري المحكم الذي يشكل من إدارة إحصاء للأفراد الذين تجمع منهم الزكاة وإدارة إحصاء الأفراد الذين تدفع لهم الزكاة[38].

ج ـ دور الزكـاة في تمويـل التنمية البيئيـة

إن جوهر موضوع المسؤولية الاجتماعية وأساس تحقيق التنمية المستدامة يتعلق بحماية البيئة (الإنفاق على برامج التشجير وقيادة المساحات الخضراء)، وقد كانت الزكاة في التنمية البيئية ضمن أصناف المصارف الشرعية الواردة في الزكاة فقد أوجب الفقه الإسلامي الاهتمام بهذا الموضوع منعاً للضر والأضرار(لا ضرر ولا ضرار). ويمكن إتباع مقاصد الشريعة في الإنفاق بتوفير السلع الضرورية والحاجات الأساسية للناس ومنع الإسراف والتبذير وتبديد الطاقات والموارد الاقتصادية والطبيعية والحفاظ على التوازن البيئي، وتقديم أموال الزكاة لتمويل مشاريع البحث التي تبحث حول تخفيف الضرر البيئي من حيث مفرازت ومخرجات الصناعة لمكافحة التلوث البيئي. ومن مجالات مساهمة الزكاة في تحقيق التنمية البيئية حيث تكون أموال الزكاة داعمة لمسيرة التنمية المستدامة من جانبها البيئي ما يلي[39]:

- إنشاء المساحات الخضراء وهذا من أجل، زيادة التشجير والحد من التصحر وتلطيف الجو.
- انجاز السدود وذلك بهدف استغلال مياه الأمطار، وتقديم المساعدات المالية للمتضررين من التقلبات المناخية وهذا من جانب الزراعة.
- منح قروض حسنة من أموال الزكاة للأفراد الذين يرغبون في إحياء الأ ا رضي وتربية النحل وغيرها.

الخـاتمـة

اتضح من خلال هذ الدراسة أن الزكاة تعتبر مورداً مالياً هاماً وأحد صيغ التمويل للتنمية المستدامة ، وهذه الأخيرة تعمل على توفير الموارد الطبيعية للأجيال الحاضرة دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية وتتمثل في الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتي تسعى الدول إلى تحقيقها نظراً لما لها من انعكاسات ايجابية اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، وهذا أهم ما توصلت إليه الدراسة باعتبار التنمية عملية مقصودة لإحداث التغييرات المنشودة في المجتمع، وتسمح حصيلة الزكاة بدعم جهود الدولة في تمويل الإنفاق الاجتماعي والاقتصادي في حدود ما يسمح به الإطار الشرعي لفريضة الزكاة. أيضاً تتولي الدولة تحصيل الزكاة وهذا ما يجعلها أكثر ديناميكية وتنظيم وبالتالي أكثر فعالية وتأثير ، وعليه لابد من النهوض بهذه الفريضة وتطويرها، لكي تؤدي الدور اللائق بها كمورد اقتصادي واجتماعي هام، وهذا لا يتحقق إلا إذا قامت الدول الإسلامية بتطوير العمل المؤسسي الرسمي لمؤسسات الزكاة من خلال الإلتزام الرسمي بدفع هذه الفريضة الدينية.

ومن هنا نجد أن مؤسسات الزكاة لما تعمل على تحقيقه لأهداف التنمية المستدامة هي الأخرى معنية بتطبيق مبادئ الحوكمة مما يزيد من فعاليتها وتأثيرها عليها، ونظراً لارتباطها للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتمثلة في أبعاد التنمية المستدامة ومدى أهمية هذه الأخيرة بصفتها تهتم بالأجيال الجديدة والمستقبلية ومساواتها في توزيع الموارد المتاحة للمجتمع. وعليه تقدم الدراسة التوصيات الأتية:

1/ الاهتمام بمفاهيم الحوكمة لدى مؤسسات الزكاة من خلال برامج خاصة تعزز فيها مبادئ الحوكمة.

2/ وضع دليل حوكمة الزكاة بالاستفادة من خبرات الدول الرائدة في مجال حوكمة الزكاة، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص المميزة للبيئة الليبية.

3/ العمل على توعية الموظفين ونشر مفهوم وثقافة أخلاقيات العمل والحوكمة لدى كافة الأطراف ذات العلاقة والجمهور

4/ العمل على إيجاد البوابة الإلكترونية ليسهل على المواطنين معرفة القوانين والأنظمة وإنجاز المعاملات بشكل إلكتروني.

5/ إصلاح مجالس إدارات مؤسسات الزكاة والتأكيد على مسؤولية أعضائها تجاه كل من المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح.

المراجع:

1/ اساسيات الحوكمة، مصطلحات ومفاهيم، سلسلة النشرا ت التثقيفية، مركز أبو ظبي للحوكمة، الامارات العربية المتحدة، 2017.

2/ أحمد تي ، السعيد بوشول ، دور وأهمية حوكمة المياه في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد (3) ، ص 120، 2015.

3/ مهني وردة ، دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد(24) ،ص 123-146 ، 2017 .

4/ صادق الشمري . إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي المصارف التجارية، دار اليازوري ، ط (1) ، 2020.

5/ سعيد بوهراوة ، خليفة بوكروشة ، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية تجربة البنك المركزي الماليزي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد (2) ، 2015.

6/ عبد المجيد الصالحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا، ص 6 ، 2010.

7/ عبدالسلام عاشور ، أثر الادارة الرشيدة (الحوكمة) على اخلاقيات العمل الإداري ، مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت ، المجلد (4) ، العدد (2) ، 2021.

8/ امباركة العماري ، حسني الشتيوي ، حوكمة النظام الضريبي ودوره في الحد من ظاهرة الفساد الضريبي " دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين في مصلحة الضرائب الواقعة غرب ليبيا"، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة / المؤسسات واشكاليات التنمية في الدول النامية (ليبيا أنموذجاً)، 2019 .

9/ محمد الشحري ، دور الحوكمة الشرعية في تطوير المؤسسات المالية (تجربة ماليزيا) ، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير ، العدد (4) ، ص 12-33، 2018.

10/ عبدالله بن منصور ، عبدالحكيم بزاوية ، أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في التنظيمات المؤسساتية للزكاة ، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الاسلامي ، تركيا ، 2013.

11/ بلا ، حوكمة الشركات، هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية، السنة 2017، info@cma.org.sa

12/ صليحة سفيان ، دور حوكمة أموال الزكاة في تمويل التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير منشورة ، الجزائر، ص50، 2019 .

13/ نـوال تعالبي ، الحوكمة البيئية العالمية ، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الاردن، ص 25 ، 2014.

14/ رولا الكبيجي ، دور الحوكمة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة القدس، منشورة على الإنترنت، 2019.

15/ عمر عبد الصمد ، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات (دراسة ميدانية) ، رسالة ماجستير، جامعة المدينة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، ص 11 ، 2009 .

16/ عبدالله بن منصور و ... ، أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة ، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

17/ عبد الحكيم بزاوية، الإطار المؤسساتي للزكاة: أبعاده ومضامينه – دراسة مشكلة الثقة في صندوق الزكاة الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،ص178 ، منشورة على الانترنت ،2011.

18/ حنان طرطار، علي اليازيد ، دور قواعد الحوكمة في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة رؤية 2030 في الدول المغاربية (الجزائر أنموذجا) ، كتاب المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة، ص 253-268، 2021،.

19/ صبري مقيمح ، نور الدين بوعنان ، "دور أسلوب الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة الصناعية ، الملتقى الوطني الخامس حول: "اقتصاد البيئة والتنمية والمستدامة"، جامعة سكيكدة ، الجزائر، ط(1) ، ص321 ، . 2010

20/ حنان طرطار، ... ، دور قواعد الحوكمة في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره ، ص 256.

21/ جيلالي بن حاج ، فتيحة مغراوة ، التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي، مجلة الادارة والتنمية والبحوث والدراسات ، الجزائر ، العدد(11)، ص15، 2015 .

22/ نعمون وهاب، عناني ساسية ، دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة صندوق الزكاة الجزائري، الملتقى الدولى حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، الجزائر، ص205 ، 2012.

23/ صليحة سفيان ، دور حوكمة أموال الزكاة، مرجع سبق ذكره ، ص 27 .

24/ سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر،ص 91 ، 2013 .

25/ ساجد الركابي، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا ، ط (1) ، 2020 .

26/ حنان طرطار،... ، دور قواعد الحوكمة في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 256.

27/ حسن أحمد الشافعي، التنمية المستدامة والمحاسبة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والرياضية ، دار الوفاء ، الاسكندرية، ط (1) ، ص28 ، 2012.

28/ أسامة بن صادق طيب، التنمية المستدامة في الوطن العربي.. بين الواقع والمأمول، سلسلة د راسات يصدرها مركز الانتاج الاعلامي، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية،ص 21 ، 2013 .

29/ حسن الشافعي، التنمية المستدامة والمحاسبة والمراجعة البيئية ...، مرجع سبق ذكره ، ص31.

30/ معتصم محمد إسماعيل ، دور الإستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سورية أنموذجا) ، اطروحة دكتوراه في الإقتصاد، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، منشورة على الإنترنت ، 2015.

31/ مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد ، التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ، 2017.

32/ حسني كمال ، الحوكمة تنظم أموال الزكاة ، مقال منشور على موقع الإهرام اليومي على الإنترنت ، 2021، https://gate.ahram.org.eg/daily/NewsPrint/805873.aspx

33 / قطوش بشرى، جنوحات فضيلة ، أثر تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة، البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 1، المجلد 5، 2018 .

34/ سعيد عبدالحكيم ، دور الزكاة في الادماج المالي ومكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ، المؤتمر الدولي العلمي الخامس للمركز العالمي للاقتصاد الاسلامي بالمغرب بعنوان (المالية الإسلامية والتنمية المستدامة) ، 2017 .

35/ عزوز مناصرة ، الدور المتوقع للزكاة في تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ضوء تجربة صندوق الزكاة الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، العدد 2 ، المجلد 21 ، ص 555-576 ، 2020 .

36/ صالح صالحي ، تطوير الدور التمويلي والاستثماري والاقتصادي لمؤسسة الزكاة في اقتصاديات الحديثة ، مشروع مقترح لتطوير مؤسسة صندوق الزكاة الجزائري، مجلة علوم اقتصادية وعلوم التسيير، عدد 12 ، ص 3 ، 2012 .

37/ صليحة سفيان ، دور حوكمة أموال الزكاة، مرجع سبق ذكره ص36.

38/ حسان بوسرسوب، عمر بن عيشوش، دور الزكاة كآلية استراتيجية في معالجة ظاهرة التسول لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، كتاب المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة، ص 407-422 ، 2021 .

39/ صليحة سفيان ، دور حوكمة أموال الزكاة، مرجع سبق ذكره ص38.